2018

مداخل دراسة وتحليل بنية النسق الدولي:
دراسة تحليلية تقويمية

عادل عنتر على زعلوك

مدرس مساعد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

ملخص

تسعى الدراسة إلى التعريف بالمداخل المعنية بتفسير بنية النسق الدولي، وتستهدف – كذلك – التعرف على دور هذه المداخل في تفسير وتحليل بنية النسق الدولي، وتتمثل المشكلة البحثية في التساؤلات التالية: ما أبرز مداخل دراسة وتحليل بنية النسق الدولي؟ وما الافتراضات الرئيسة لها؟ وما دورها في تفسير بنية النسق الدولي؟، وفي سبيل الوقوف على إجابات لتلك التساؤلات لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الاستقرائي وأداة المقارنة، وقُسمت الدراسة وفقًا للغرض منها إلى مبحثين: الأول تحت عنوان "التعريف ببنية النسق الدولي": وفيه تقوم الدراسة بالتعريف بمفهوم القطبية ومفهوم بنية النسق الدولي، بينما عرضت الدراسة لافتراضات المداخل المعنية بتفسير وتحليل بنية النسق الدولي، وكذا لدورها في تفسير بنية النسق الدولي، فضلًا عن المقارنة بين هذه المداخل في المبحث الثاني المعنون بمداخل ونماذج دراسة وتحليل بنية النسق الدولي.

Abstract

The study investigated the role of the structure of international systems' approaches in analyzing and explaining the structure of international system. The problem which is presented in this research is: what does the role of some leading international relations approaches and models (such as: structural approach, Constructivism, Systemic approach, and Institutional Balancing Model) in examining the international system's structure. To achieve the purpose of the study, the researcher relied on the empirical method, and some analysis and observations were based on a methodology of comparative approach. The theme of the research is addressed in two sections: The first section argues the definition of the international system's structure, the second one attempts to analyze and examine the structure of international system and its' consequences.

مقدمة

ارتبط ظهور مفهوم بنية النسق الدولي (International structure) على الساحة الأكاديمية في نهاية سبعينيات القرن المنصرم بكتابات بعض المنظرين الواقعيين الذين وضعوا اللبنة الأولى لمدخل جديد عُرف – نظراً لتقيده الشديد وتحيزه البين في التحليل لبنية النسق – بالمدخل البنيوي. وظل هذا المدخل لبضع سنين يحتكر دراسة ظاهرة بنية النسق الدولي، وينطلق منها في تفسيره للظواهر السياسية الدولية الأخرى إلى أن لاحت في الأفق إرهاصات مداخل أخرى اتفقت جميعها –على الرغم من تباين افتراضاتها –على مراجعة الافتراضات البنيوية المعنية بتفسير بنية النسق الدولي، على سبيل المثال: عاب أنصار المدخل البنائي على نظرائهم من البنيويين إفراطهم في الارتكاز على الجوانب المادية في التحليل، كما رفض أنصار المدخل النسقي التصور البنيوي الذي يختزل النسق الدولي في بنيته(التي تعد هي منه بمثابة الجزء من الكل)، في حين راح أنصار نموذج التوازن المؤسسي يعيدون النظر في التصور البنيوي للبنية الدولية؛ وجزموا بقصوره؛ نظراً لخلوه من مفاهيم الاعتماد المتبادل القائم على أسس اقتصادية.

ويفترض أنصار المدخل البنيوي غلبة الطابع الفوضوي "a domain of anarchic political structures" لبنية النسق الدولي، ويميزون بين اللانظام " chaos" والفوضى "anarchy"؛ إذ يعرفون الأخيرة على أنها حالة اضطراب تسود العلاقات الدولية، وتظهر غالبًا في فترات الحروب الدولية الكبرى وتتميز بقصر أمدها، في حين يتمثلون الأول في تلك الحالة التي تتسم بغيبة السلطة العليا القادرة على فرض النظام في البيئة الدولية.

ويفترض البنيويون أن الفوضى الدولية وما ترتبه الطبيعة البنيوية من قواعد عمل تفرضان على الفاعلين الدوليين ثلاثة أمور، وهي: الاعتماد على الذات، انتهاج سياسة الموازنة، ودفع الدول إلى الحفاظ على بقائها.

ويرفض أنصار نموذج التوازن المؤسسي كثير من الأفكار الواقعية، والتي من أبرزها سياسة الموازنة؛ إذ يرى أنصار هذا النموذج أن سياسة الموازنة بمفهومها الواقعي لا تلاءم ولا تواكب متغيرات القرن الحادي والعشرين.

ويتميز المدخل النسقي عن المدخل البنيوي بأنه لا يأخذ في حسبانه المتغيرات المتعلقة بكل من مستوى البنية "structure level" ووحدة التحليل أو الفاعل الدولي "unite level" فحسب، ولكنه يأخذ في حسبانه التفاعلات التي تتم بينهما كذلك.

ويفترض عدد من أنصار المدخل البنائي أن الأفكار تعد بمثابة المتغير الأهم من بين متغيرات البنية؛ وذلك نظرًا لاعتقادهم بأن الأفكار هي التي تشكل تصور الدول أو القائمين على صنع القرار فيها عن الدول الأخرى وقدراتها المادية.

المشكلة البحثية: تتمثل المشكلة البحثية في التساؤلات الرئيسة التالية: ما مداخل دراسة بنية النسق الدولي ؟، وما هي المقولات الرئيسة لهذه المداخل ؟، وإلى أي مدى نجحت هذه المداخل في دراسة وتحليل بنية النسق الدولي؟.

أهداف الدراسة

مما سبق نخلص إلى أن هذه الدراسة تستهدف تحليل وتقويم المداخل والنماذج المختلفة التي قدمت لتحليل ودراسة ظاهرة بنية النسق الدولي، وذلك من ثنايا الوقوف على مقولاتها الرئيسة، والانتقادات الموجهة لكل منها.

منهج الدراسة

ارتباطًا بطبيعة مادة الدراسة، سترتكز الدراسة على المنهج الاستقرائي؛ إذ سيقوم البحث باستقراء افتراضات ومقولات المداخل والنماذج المعنية بدراسة بنية النسق بغية التعرف على حقيقة مدى قدرتها على تفسير وتحليل بنية النسق الدولي وما يتمخض عنها من ظواهر. كما أن البحث سوف يرتكز على أداة المقارنة، وذلك بهدف المقارنة بين مزايا وعيوب المداخل المعنية بدراسة وتحليل بنية النسق الدولي.

تقسيم الدراسة

ولما كانت بنية النسق الدولي الظاهرة التي يسعى الباحث إلى تحليل المداخل والنماذج المفسرة لها، كان من الضروري قبل التعرض لتحليل هذه المداخل والنماذج أن يتم تخصيص جزء من البحث للتعريف بتلك الظاهرة وأبعادها، ولذلك سوف يتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، وهما:

المبحث الأول: وفيه سوف يتناول الباحث التعريف ببنية النسق الدولي وظاهرة القطبية، والعلاقة بينها وبين بنية النسق الدولي.

المبحث الثاني: وفيه سوف يتعرض الباحث لافتراضات مداخل ونماذج تحليل وتفسير بنية النسق الدولي، ولقد حصرها الباحث في الأربعة التالية: الواقعية الجديدة(البنيوية)، المدخل النسقي، المدخل أو الاتجاه البنائي، ونموذج التوازن المؤسسي "Institutional Balancing Model". وسوف يعالج هذا المبحث كذلك دور هذه المداخل في تحليل وتفسير بنية النسق الدولي.

المبحث الأول: التعريف ببنية النسق الدولي

يعد والتز من أوائل المنظرين الذين قدموا مفهومًا للبنية الدولية في مجال الدراسات الدولية، و يرى أن البنية الدولية تشتمل على ثلاثة أبعاد "the international structure has three dimensions"، وهي: 1- المبادئ التنظيمية أو الترتيبية (The principle of organizing): إذ إنه يفترض أن طبيعة السياسة الدولية أو البيئة الدولية تتسم بالفوضوية ولا مركزية السلطة " anarchy and lacking a central authority"، وذلك بخلاف النظم الوطنية التي تتسم بالسلطة المركزية، إذ إن الوحدات التي تشكل الفاعلين في النسق تتسم بكونها وحدات ذات سيادة يصعب السيطرة عليها من قبل هيئة حاكمة واحدة. 2- الفاعلون في النسق. 3- صورة توزيع القوة بين أعضاء النسق "distribution of power" (Shiping,2014, pp.488-489) .

ويفترض والتز أن الضغوط البنيوية - (أو ما أطلق عليها القوة البنيوية "structural power")، والتي تفرزها بنية النسق الدولي- تعد بمثابة قوة توجه أو تحدد سلوك وحدات النسق (كما سنرى لاحقًا) (Brown, 2005, P.88)، وهو يفترض كذلك أن بنية النسق تفرز قواعد اللعبة أو القواعد المنظمة للتفاعلات داخل النسق الدولي (Brown, 2005,p.90) .

وهناك مؤشرات لا تخطئها العين تدل على أن تعريف والتز للبنية الدولية هو تعريف مادي بامتياز "purely materialist"، وعلى الرغم من ذلك يعد حجر الزاوية الذي بُني عليه كثير من تعريفات المنظرين الواقعيين من بعده، على سبيل المثال لا الحصر: عرف فرانكل البنية الدولية على أنها:

"علاقة معينة بين الفاعلين الدوليين عبر الزمن (Frankel, 1988, p.164)". ويشترط كل من ولفورث "Wohlforth" وإيكنبيري "Ikenberry" عدة خصائص في بنية النسق الدولي، وهي: أن تمثل

البنية الأفق الذي تدور في فكله الأفعال وردود الأفعال المحتملة للدول، وأن تكون بمثابة قيد لا يمكن تجاهله على خيارات الدول، وأن تكون لديها القدرة على تحفيز الدول على انتهاج سلوك معين أو التخلي عن انتهاج آخر (Zala,2013,pp.38-40). كما استند الواقعي لين جونز"Lynn-Jones" في تعريفه لبنية النسق الدولي على تصور والتز للبنية وأضاف إليه أبعادًا تكنولوجية (حال: ميزان الدفاع/الهجوم offence-defense balance، والأسلحة النووية "nuclear weapons") (Shiping,2014, p.489).

وتشتمل بنية النسق الدولي عند نفر من المنظرين على الاعتماد المتبادل والنظم الدولية التي تنظم التفاعلات بين وحدات النسق. ويشمل الاعتماد المتبادل لديهم الجوانب المادية و"الفكرية (العقلية)" أو غير المادية معًا. ويعطي البنائيون وزنًا نسبيًا أكبر للجوانب الفكرية على الجوانب المادية، وذلك بخلاف تصور والتز: حيث يعتقد أغلب البنائيين -وعلى رأسهم وينت - بغلبة المكونات المعنوية أو الفكرية للبنية الدولية حال: الثقافة (التي تتضمن القيم، النظم، الهوية، والمعرفة المشتركة) على الجوانب المادية لها. ومن هنا يمكن القول أن المنظور البنائي ينظر إلى بنية النسق الدولي باعتبارها التصور الذهني للحالة الاجتماعية التي عليها مجموعة القوى الكبرى أو الأقطاب في فترة زمنية معينة (Zala,2013,p.30).

وظهر فريق من المنظرين، على رأسهم: كوهين"Keohane"، ناي"Nay"، وبروموللير Braumoeller، وشكل هذا الفريق تيارًا وسطيًا بين التيارين السابقين (المادي"Materialism" والفكري أو المعنوي"Ideationalism")؛ حيث أعطى أنصار هذا التيار نفس القدر من الأهمية النسبية لكل من العوامل المادية وغير المادية، فهم يتصورن البنية على أنها الصورة التي عليها توزيع العناصر المكونة لنسق معين سواء كانت هذه العناصر مادية أو معنوية.

وقصارى القول بشأن مفهوم بنية النسق الدولي إنه ليس من بين المفاهيم المتفق عليها من قبل المنظرين، وأنه ليس ثمة تعريف واحد يحظى بقبول كل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية قاطبة (Shiping,2014, p.490)، ومع ذلك يلتف جُل الباحثين حول قاسم مشترك واحد مفاده أن المكون الرئيس (وليس الوحيد) للبنية الدولية هو القوى الدولية الرئيسة في النسق (أو بعبارة أخرى الأقطاب الدولية)؛ ولذا سوف نفرد الجزء المتبقي من المبحث الأول للتعريف بظاهرة القطبية "Polarity"، وذلك على النحو التالي:

التعريف بالقطبية "Polarity"

تعرف القطبية الدولية" Polarity "في أبسط صورها على أنها عدد من القوى الكبرى الكائنة في فترة زمنية معينة (Zala,2013,p.32).

ويرى "مانسيفيلد" أنها تضم عددًا من الدول الأقوى في النسق الدولي مقارنة بسائر الدول الأخرى: أي أنه يرى أن القطبية تتألف من عدد القوى العظمى في النسق الدولي. ويرى ميسكيتا " Mesquita" أن درجات عدم التكافؤ في توزيع القوة في النسق الدولي تدفعنا إلى اختزال القطبية في عدد الدول التي لديها القدرة على إشعال وخوض غمار حروب دولية (Ikenberry and Others, 2009, p.5).

ويتصور رورك "Rourke" القطبية في عدد الأقطاب متكافئة القوة في ظل نسق دولي ما "the number of major poles of more or less equal power" . ويرتكز في تعريفه للبنية على القطبية ويقسمها إلى صنفين، هما (Rourke, 1991, p.64):

أ- البنية الرأسية "vertical structure": وتتكون من قطب ومجموعة من الدول الصغرى تدور في فلكه كما هو الحال في ظل الأنساق الأحادية.

ب- البنية الأفقية "horizontal structure ": وتعني تلك الصورة التي عليها البنية في حال عدم قدرة دولة واحدة على تشكيل قطب أوحد في النسق بصورة منفردة، ولكن تقوم البنية على أكثر من دولة حال النسق الأوروبي التعددي في الفترة (1648-1939).

ويخلط بعض المنظرين بين مفهوم البنية والقطبية: على سبيل المثال يختزل جريكو البنية في صورة القطبية ويعدهما كما لو أنهما شيء واحد، ومن ثم فإن القطبية -عنده - عبارة عن صورة توزيع القوة بين القوى الكبرى المشكلة لبنية النسق الدولي. بينما يرى البعض الآخر أن القطبية عبارة عن التصور الذهني للحالة التي عليها مجموعة من الدول تشغل مكانة القوى العظمى خلال فترة زمنية معينة (Zala,2013,p.30) .

ويرتكز كل من ولفورث"Wohlforth" وإيكنبيري "Ikenberry" في تعريفهم للقطب على مدخل القيمة (a threshold value)، إذ ينصب جُل تركيزهم على ما هي القدرات التي يتعين أن تحوزها الدولة حتى تصبح تلك الدولة بمثابة الفاعل القطب في النسق الدولي" polar actor in the international system"؟ (Ikenberry and Others, 2009, p.5)، وإذ ما اعتمدنا على هذا التعريف فإن

القطب في النسق الأحادي يعني تلك الدولة التي تمتلك قدرات تفوق بكثير قدرات كل الدول الأخرى داخل النسق الدولي (Tomja, 2014, pp.57-58). وفي هذا الصدد يقول ولفورث "Wohlforth": a) structure in which one state's capabilities are too great to be counterbalanced) (Wohlforth, 1999, p.9)

أي أن النسق الأحادي هو ذلك النسق الذي تمتلك فيه دولة ما قدرات نسبية تفوق الدول الأخرى على الصورة التي يصعب على الأخيرة موازنة قوة الأولى.

ويستند والتز – كذلك – في تعريفه للقطب على القدرات القومية (حال: حجم السكان، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، القدرات العسكرية) التي تمتلكها الدولة والتي قد تؤهلها لتحتل مرتبة قطب في النسق الدولي. ويشترط والتز في الفاعل القطب" polar actor" أو "القطب" العديد من الخصائص منها (Waltz,1979, p.58):

1- أن تتوفر لدى الفاعل الدولي الموارد الكافية والفرص الملائمة لتحقيق أهدافه.

2- أن يتفوق على باقي الفاعلين في كل عوامل قوة الدولة (السكان، الإقليم، الموارد الطبيعية، القدرات العسكرية، القدرات الاقتصادية، والكفاءة التنظيمية)

إذن القطب وفقًا لهذه الشروط هو الدولة التي لديها القدرة على إعمال نفوذها على الساحة الدولية، وكذا الدولة التي لديها القدرة على مقاومة محاولات الهيمنة من قبل قوى أخرى (Ikenberry and Others, 2009, p.5).

ويعرف"Fatos Tarifa" القطب أو ما أطلق عليه الفاعل القطب"Polar actor" على أنه تلك الدولة أو ذلك التحالف الذي يضم مجموعة من الدول التي/الذي يؤدى خروجها من النسق الدولي أو ظهورها فيه إلى التغيير في معماريته أو بنيته. ويضع أربعة معايير يمكن الاستناد إليها للحكم على موقع القطب في النسق الدولي، وهي: القوة السياسية، القدرات الاقتصادية، القدرات العسكرية، والقدرات التكنولوجية (Tomja, 2014, p.58).

ويستند كل من كابلان "Kaplan"، دويتش "Deutsch"، وسينجر "Singer" إلى مدخل آخر مغاير لما استند إليه مورجانثو ووالتز في تعريفهما للقطب الدولي، وهو الكتل القطبية" cluster polarity". ويختلف المدخلين في عدة أمور، منها: أن مدخل (مورجانثو/والتز) قد ارتكز في تحليله على القطبية polarity، في حين ارتكز كل من كابلان ودويتش في تحليلهما على الاستقطاب

polarization. كما اعتمد كل من مورجانثو ووالتز على معايير موضوعية، بينما اعتمد دويتش وكابلان على معايير ذاتية الحكم في معالجتهم لآلية عمل قطبية النسق الدولي، بمعنى أكثر وضوحًا يقوم المدخل الأول على تقدير قدرات الدول استنادًا إلى المجموع الحسابي لقدرات الدول المادية، وذلك في صورة معادلة رياضية مكونة من القدرات العسكرية والاقتصادية وعدد السكان وغيرها من العناصر المادية القابلة للقياس، في حين يقوم المدخل الثاني على معايير بعضها ذاتي يصعب قياسه حال التحالفات والأيديولوجيا.(Zhang, 2009, pp.39-40)

المبحث الثاني: مداخل ونماذج دراسة وتحليل بنية النسق الدولي

باستقراء أدبيات العلاقات الدولية المعنية بتفسير وتحليل بنى الأنساق الدولية، يتضح أن هناك أربع اتجاهات أو مداخل رئيسة في تحليل وتفسير بنية النسق الدولي، وهي: الواقعية الجديدة، المدخل النسقي، المدخل أو الاتجاه البنائي، ونموذج التوازن المؤسسي" Institutional Balancing Model". وسوف نتعرض في هذا القسم من البحث إلى دور هذه المداخل والنماذج في تحليل ودراسة بنية النسق الدولي، وذلك بهدف الوصول إلى أصلح هذه النماذج في تفسير وتحليل بنية النسق، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الواقعية الجديدة وبنية النسق الدولي

ارتبط مدخل الواقعية الجديدة كأحد مداخل تحليل بنية النسق الدولي بكتابات المفكر الواقعي والتز (Weber,2014,p.25) الذي افترض أن البنية الدولية هي المكون الرئيس للنسق الدولي (Taliaferro,2009 ,p.206). ويفترض أيضاً أنه لا طائل من وراء تحليل نسق دولي ما دون فهم وتحليل بنيته. ومن المنطقي لمدخل كهذا أن يشير صراحة للدور المحوري للبنية وأن يجعلها بمثابة ضغوط أو قيود على سلوك الوحدات الدولية (الدول)، بل راح في كثير من الأحيان يصفها بالمُشكِلة أو المُصيغة للسلوك الخارجي للدول، ولذا عمد أنصاره إلى تفسير سلوك الدول انطلاقًا من بنية النسق الدولي لا من الخصائص المميزة للفاعلين أو الدول (Waltz,1979, p.149) .

وحقيقة الأمر أن الارتكاز إلى البنية بمفهومها الوالتزي يسقط أكبر افتراضات النظريات الفردية الاختزالية (حال نظرية الاختيار الرشيد)، وفي مقدمتها افتراض الاختيار الحر من بين البدائل المتاحة (Brown, 2005, pp.74-75).

ويشير البنيوي والتز إلى أنه على الرغم من التباين البين بين خصائص وأنماط التفاعل بين الدول أو الفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية، غير أن خصائص البيئة الدولية عبر العصور تكاد تكون متشابهة، وهذا التشابه ينبع من الفوضى الدولية الدائمة "persistent structure of international anarchy"، والتي تعد بمثابة قيود أو محددات بنيوية "structure pressure" تعمل على التأثير في سلوك الوحدات الدولية (Donnelly, 2005,p.16).

ومن الجدير بالذكر أن والتز لم يكن الواقعي الأول الذي صك هذه الخاصية فلقد سبقه في ذلك ولفرز "Wolfers" في بداية ستينيات القرن الفائت، إذ إنه أشار إلى هناك تشابه كبير بين ما تسلكه الدول حينما تتأثر بالبنية الدولية، وبين سلوك الأفراد القائمين في منزل أُضرمت فيه النيران "burning house"؛ إذ إنه يرى أن تلك النيران المضرمة تجبر الأفراد إلى انتهاج سلوك واحد وهو الخروج منها، ولكن لا تخبرنا كثيرًا عن أي الطرق سيختار هؤلاء الأفراد للخروج من ذلك المنزل، وبطريقة مشابهة يرى ولفرز أن البنية الدولية تدفع الدول إلى انتهاج سلوك معين، ولكنها في ذات الوقت لا تخبرنا لماذا الدول التي تشغل نفس المكانة الدولية تتصرف بطرق مختلفة؟ (Braumoeller,2012, pp.34-37).

وتختلف طبيعة المبادئ الحاكمة أو الضابطة للتفاعلات – عند الواقعية البنيوية – في ظل البيئة الدولية عنها في ظل البيئة الوطنية، إذ إن البيئة الداخلية لديها من المؤسسات القادرة على ضبط التفاعلات داخل مجتمعاتها، في حين تتسم البيئة الدولية بغيبة حكومة قادرة على ضبط التفاعلات على مستوى النسق الكلي. وفي ظل هذه البيئة يرفض والتز غياب البنية الاجتماعية " absence of social structure"، وتتمثل البنية الاجتماعية – عنده – في القيود والمعايير أو المؤسسات "restraints and institutionalized methods" القادرة على ضبط سلوك الدول أو تحجيم رغبتها في خوض الحروب. وهنا يفرق والتز – ومن سلك نهجه من البنيويين – بين الفوضى "anarchy" واللانظام "chaos " : حيث عرف الأولى أو " الفوضى" على أنها حالة من الاضطراب والتخبط التي تسود العلاقات الدولية بصورة عابرة، وتتميز بقصر فترتها، في حين يتصور الثاني في حالة غياب السلطة المركزية أو ضعفها (Onuf,2011, p.91).

تعرف الفوضى الدولية*1– وفقًا لهذا المدخل بشكل عام – على أنها: (غياب السلطة أو الحكومة الشرعية القادرة على تنظيم أو إدارة الصراعات الدولية وفرض المواثيق بين الدول أو الفاعلين الدوليين).

وفي سياق متصل يتصور "Robert Powell " الفوضى الدولية في "غياب حكومة عالمية مشتركة قادرة على فرض مواثيق أو معايير معينة تمتثل لها الدول أو كافة الوحدات الدولية على وجه العموم.

كما يتمثل كل من روبرت آرت وجيرفز الفوضى الدولية في (الحالة التي ليس بمقدور كيان دولي فيها أن يمارس سلطة إعمال القوانين وتسوية المنازعات بين الدول (Levy,2010,p.29).

ويتصور"Arthur Stein " الفوضى الدولية على أنها (الحال التي عليها العلاقات بين وحدات سياسية كاملة السيادة تعتمد على ذاتها، وتعمل على الحفاظ على بقائها، وفي حالة تأهب لاستخدام القوة لتحقيق أهدافها). وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف يضيف بعدًا جديدًا على التعريفات السابقة عليه ألا وهو استخدام الدولة القوة كأداة لتحقيق أهدافها في المجال الدولي (Powell, 1994, pp.330-332).

ولا ريب أن افتراض تيار الواقعيين الجدد غلبة الطابع الفوضوي "a domain of anarchic political structures" على بنية النسق الدولي –حيث أن النظام داخلها لا يفرض من قبل سلطة عليا– ساقهم إلى التسليم بأن القواعد السلوكية أو قواعد العمل التي تشكل سلوك الوحدات الدولية "الدول" –وتمثل عاملًا مقيدًا لها في الوقت ذاته – نابعة أساسًا من التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين متكافئ القوة ومشكلي بنية النسق (Donnelly, 2000,p.17). وفي هذا المضمار يشير والتز إلى أن ميزان القوة يعد بمثابة قواعد اللعبة التي يتعين أن يأخذها متخذي القرار بعين الاعتبار، إذ أنه

[1] * ومن الجدير بالذكر أن هناك فروقاً واضحة بين الفوضوية"anarchism" أو تيار الفوضويين"anarchist" والفوضى كخاصة مميزة للبيئة الدولية عند الواقعيين: حيث يرفض الفوضويون الافتراضات الواقعية ، ومنها: أن السياسية الدولية تقوم على دول قومية ذات سيادة، وأنه ليس هناك حكومة عالمية قادرة على فرض النظام على مستوى النسق الدولي. والدولة عندهم-أي تيار الفوضويين"anarchist" -أمر غير مرغوب فيه أو سيئ، في حين يرون أن الفوضى شيء حسن أو أمر مرغوب فيه، وذلك على النقيض تمامًا من المنظرين الواقعيين. ويتفق التيار الواقعي (وعلى رأسه والتز) والبنائي (وعلى رأسه ويندت) على أن الفوضى أمر سيئ"anarchy is bad". وظهر الاتجاه الفوضوي بقيادة "Greaber ورفاقه رافعين عدة شعارات منها:"we should pay our debts " و"we are the99 percent" وهم يرفضون التصور الهوبزى عن الفوضى، وكذا مفهوم الدولة. للمزيد حول هذا الموضوع انظر:-(Weber, Cynthia, 2014, pp. 238-239)

يرقى إلى مستوى أداة ضابطة أو معيار حاكم للتفاعلات بين الدول داخل النسق الدولي – أو على أقل تقدير – أداة قادرة على تقليل الدافعية لخوض الحروب أو الصراعات الحاسمة (Onuf, 2011, p.11).

وفي حقيقة الأمر فإن من أهم الأفكار التي جاء بها البنيويون هو إقرارهم بأن الفوضى الدولية، وما ترتبه الطبيعة البنيوية من قواعد عمل (التي تعد بمثابة قيد على سلوك الدول) تفرضان على الفاعلين الدوليين " الدول" ثلاثة أمور، وهي (Zhimin, 2007 ,p.43):

أ. **تحقيق هدف البقاء:** إذ إنه هدف رئيس ويسبق كل أهداف الدولة في المجال الدولي رغم تعددها.

ب. **الاعتماد على الذات (Self – help):** وهو ضرورة لكل الدول حتى تظل باقية على الساحة الدولية، وكذا ضرورة ملحة لتمكين الدولة من أن تشغل مكانة أو موقعًا دوليًا يأمنها بطش غيرها من الدول (Donnelly,2000 ,p.17).

ج. **انتهاج سياسة الموازنة "Balancing":** وقد تكون داخلية أو خارجية (Zhimin, 2007, p.43)

وبعبارة أكثر وضوحًا يترتب على الفوضى الدولية عند أنصار هذا الاتجاه ظاهرتان يشكلان وبحق صلب الفكر البنيوي، هما: أثر المحاكاة وما يرتبه من معضلة أمنية، وسياسات الموازنة The consequences of Anarchy: Balancing and sameness (Taliaferro,2009, p.17) ، ولذا سوف نعرج عليهما في السطور التالية:

1- أثر المحاكاة "sameness effect"

يعتقد كثير من المفكرين الواقعيين بأنه في ظل البيئة الفوضوية، تسعى الدولة – اعتمادًا على نفسها – إلى زيادة قوتها النسبية في مواجهة خصومها حفاظًا على بقائها (ظنًا منها أن ذلك يمنحها مجالًا أمنيًا أرحب وفرصًا استراتيجية أفضل)؛ الأمر الذي يدفع الخصوم هي الأخرى إلى انتهاج سلوك مشابه للدولة أو محاكاتها، وذلك بهدف التصدي إلى التهديد الذي يمثله زيادة قوة الأولى النسبية، وفي حال حدوث ذلك تزداد مخاوف الدولة الأمر الذي يدفعها مرة أخرى إلى مضاعفة قوتها؛ الأمر الذي يعمل على تزايد مخاوف خصومها؛ مما يدفعها هي الأخرى إلى محاكاة الأولى بهدف مضاعفة قوتها، وهكذا،،،. ومن هنا يمكن القول: أن حالة الخوف المتبادل بين الدول وخصومها تدفع كلاً منها إلى محاولة مضاعفة قوتها في مواجهة بعضها بعضًا؛ الأمر الذى يتمخض عنه تنامى

شعور الدول بتهديد أمنها القومي الأمر الذي من شأنه أن يؤدى إلى ظهور ما عرف – في الفكر الواقعي– بالمعضلة الأمنية (Layne, 1993, pp.11-16). وللتعرف على المعضلة الأمنية يتعين بداية التعريف بمفهوم الأمن في مجال العلاقات الدولية.

يعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي شهدت تعريفات متضاربة في مجال العلاقات الدولية، حيث أنه في ظل بيئة فوضوية وعدم توافر سلطة عليا قادرة على تحقيق الأمن العالمي، فإن القوى المهيمنة في النسق تضع حدودًا للأمن تتوافق ومصالحها القومية، وتتلاءم مع قواها. ونظرًا لارتباط مفهوم الأمن في ظل البيئة الفوضوية بالقوة، فإن الأمن في تلك البيئة يعبر عن تلك الحالة التي تشعر فيها الدول بالحدود الدنيا من الخوف على بقائها، وفي ذات الوقت تمتلك من القدرات ما يمكنها من درء حالة الخوف النابعة من شعورها بالتهديد (Mushtaq, 2011, pp.331-332)، وفي هذا يقول "Mushtaq":

(In an insecure environment “security” is a persistent condition in which states have less fear to their survival and more capabilities to ward off the fear of insecurity).

ويربط Bellany بين الأمن والحرب، فالأمن – عنده – هو أن تنأي الدولة بنفسها عن الولوج في حرب ونتائجها الوخيمة. في حين يتصوره Mroz على أنه الحالة التي تعيش فيها الدولة في فسحة نسبية من التهديدات بالغة الخطورة. “security is relative freedom from harmful threat”.

ويرى ماكملن "McMillan" أن مفهوم الأمن يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوجهات السيكولوجية لصناع القرار (Mushtaq, 2011, pp.331-332). وبعد التعرف على مفهوم الأمن يتعين علينا التعرف على ظاهرة وثيقة الصلة به وتشغل حيزاً كبيراً في سجل الكتابات البنيوية ألا وهي "المعضلة الأمنية"، وذلك على النحو التالي:

تنشأ المعضلة الأمنية "security dilemma" – عند البنيويين – نتيجة شعور بعض الدول بالخوف من نوايا بعض الدول الأخرى في استخدام قدراتها القومية في تهديد أمنها القومي، الأمر الذي يدفع هذا الجمع من الدول إلى التسابق في زيادة نظم تسلحها أو زيادة قوتها بهدف التفوق على غيرها في امتلاك عوامل القوة. وهذا التسابق في زيادة القوة والخوف من نوايا بعض الدول في استخدام قوتها

في تهديد أمن غيرها من الدول ومقابلة ذلك بردود أفعال من قبل دول أخرى يخلق ما يسمى بالمعضلة الأمنية (Mushtaq, 2011, pp.331-332)، أي أن هذه المعضلة مردها إلى العلاقة المعقدة بين قدرات الدول"capabilities"، ونواياهم"intentions": حيث أنه قد يترتب على الفهم أو التصور الخاطئ لنوايا الدول- حتى الدول المسالمة الساعية إلى زيادة قوتها فقط بهدف الدفاع أو الذود عن نفسها - زيادة وتيرة الشعور بعدم الأمن؛ نظرًا لتصور كثير من الدول أن بناء دولة ما لقدراتها الوطنية بهدف الدفاع عن نفسها كما لو أنه ضربًا من أضراب السلوك العدواني المحتمل، إذ أنه لا يتصور وفقًا للواقعيين أن تتفاعل دول أو جماعة من الدول - تحت مظلة نسق تسوده قيم الاعتماد على الذات، وقيادات وطنية متشائمة تحمل على عاتقهم مسئولية الحفاظ على بقاء دولهم أمام شعوبهم - دون أن تحتاط لأية نوايا أو سلوكيات دولية تحمل في طياتها بوادر عدوانية (Brown, 2005 ,pp.93-94).

وتجدر الإشارة إلى أن الواقعيين ينقسمون على أنفسهم بشأن المعضلة الأمنية: حيث يختلف تصور الواقعيين الهجوميين "Offensive Realists" عن المعضلة الأمنية عن تصور نظرائهم من الواقعيين الدفاعيين "Defensive Realists"، ويرجع هذا الاختلاف إلى العديد من العوامل منها: أنه يسلم الواقعيون الدفاعيون بأن حفاظ الدول على الوضع القائم أو اتباعها سياسات دفاعية أفضل وسيلة لتحقيق الأمن القومي: إذ يرون أن الدافع الرئيس المحرك لسياسات الدول هو الرغبة في البقاء، ويؤمنون بأن سعي الدول لزيادة قوتها يعد مجرد أداة لتأمين بقائها وليس هدف في حد ذاته، ومن هنا فإن المعضلة الأمنية وفق هؤلاء تحدث بطريقة تلقائية و أمر يصعب التحكم فيه " the security dilemma is intractable"، في حين يرى أنصار الواقعية الهجومية أن الدول- في ظل البيئة الدولية التي تتسم بالفوضوية، وعدم توافر سلطة عليا قادرة على فرض النظام فيها، وتشكيك الدول في نوايا بعضها البعض- في تطلع دائم إلى زيادة قدراتها النسبية في مواجهة خصومها والتفوق على الغير بهدف تحقيق طموحها إلى الهيمنة؛ ومن ثم فلا يرى الهجوميون غضاضة في تبني الدول سياسات هجومية و ثورية "revisionist" في مواجهة بعضها بعضاً؛ ومن هنا ينظر الواقعيون الهجوميون إلى المعضلة الأمنية ليس بنفس الدرجة من الخطورة التي ينظر بها قرناؤهم من الدفاعيين (Wang,2004,pp.180-181): وتفسير ذلك - عندهم أي الواقعيين الهجوميين - أن المعضلة الأمنية تتناسب مع الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية، إذ إنه يترتب على الطبيعة الفوضوية القلق والخوف وشعور الدول بعدم الأمن (Brown, 2005, p.91)؛ الأمر الذي من شأنه أن يدفع تلك الدول إلى التباري

في زيادة قوتها (Betts, 2017, pp.103-104) ؛ وهذا بدوره يؤدي إلى غلبة الطابع الصراعي على التفاعلات الدولية. ومن الجدير بالذكر أن الطبيعة الفوضوية –عند الواقعيين الهجوميين–في حد ذاتها لا تؤدي إلى احتدام الحروب مباشرة، ولكنها تعد بمثابة المناخ الملائم لنمو بيئة تعج بالصراع حول تحقيق المصلحة القومية، وتربة خصبة لانتشار عدم الشعور بعدم الأمن؛ وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المعضلة الأمنية (Brown, 2005,p.91) .

وفي سياق متصل يشير جون ميرشايمر "John Mearsheimer " إلى أنه في ظل البيئة الفوضوية نتيجة عدم توافر قوة مركزية، وفي ظل امتلاك القوى العظمى قدرات عسكرية، وتشكيك الدول الدائم في نوايا بعضها البعض، وفي ظل إيمان الدول بأن البقاء هو هدفها الرئيس (مصباح، 2011، ص.93)، وفي ظل وحدات دولية عقلانية، فإن سعى دولة ما إلى زيادة قوتها بهدف حماية أمنها سيدفع الدول الأخرى إلى زيادة قواها هي الأخرى؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدى إلى ظهور المعضلة الأمنية (عربيات، 2012،ص.609).

ويتفق ميرشايمر مع والتز في هذا السياق: حيث يشير الأول إلى أن المعضلة الأمنية "security dilemma" في ظل البيئة الدولية معضلة أزلية يصعب حلها نظرًا للطبيعة الفوضوية التي تتسم بها البيئة الدولية، وكذا نتيجة عدم توافر قواعد مرعية من جميع الدول بمقدورها أن تمنع حالة الصراع بين تلك الدول، فضلاً عن أنه ليس بمقدور أي فرد أو دولة أن تمنع تلك الحالة من أن تحدث بشكل دائم. إذ أن الدول وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية – ولاسيما الحفاظ على بقائها – لا تجد وسيلة أنسب من الارتكاز على قوتها والعمل على زيادتها؛ الأمر الذي يتمخض عنه زيادة مخاوف وقلق الدول الأخرى؛ مما يدفعها هي الأخرى إلى زيادة قوتها؛ ويدفع هذا بدوره في اتجاه تجذير مشاعر الخوف المتبادل بين الدول؛ ومن ثم ظهور المعضلة الأمنية ذات الطبيعة الحلزونية. (Weber,2014, pp.23-24)

ويؤمن والتز بأن تمادي الدول في تنافسها من أجل زيادة قوتها، قد يزج بها أحيانًا في أتون حروب دولية لا ناقة لها فيها ولا جمل، وفي أحيان أخرى قد يتسبب ذلك في الحفاظ على استقرار النسق، وذلك من ثنايا آلية عمل ميزان القوة "balance of power" (Weber,2014, pp.23-24)، كما أنه يقر بأن حالة عدم الشعور بالأمن التي تفرضها البيئة الفوضوية على الدول قد تمنح بعضها فرصًا لتحقيق مصالحها وفي ذات الوقت قد تفرض على البعض الآخر قيودًا تعيق تحقيق أهدافها:

فالحروب مثلاً قد تكون فرصة لتحقيق مصالح بعض الدول، وفي ذات الوقت قد تمثل تكلفة كبيرة تتكبدها بعض الدول الأخرى، فالوضع هنا أشبه بوضع السوق الذي قد يربح فيه البعض ويخسر الآخر حول ذات المبيع (Gourevitch, 1978, p.896).

وتتعين الإشارة – ونحن بصدد التعريف بالمعضلة الأمنية – إلى التميز بين المعضلة الأمنية "security dilemma" ومعضلة عدم الشعور بالأمن "insecurity dilemma": حيث ترتبط الأولى بالدول الكبرى ؛ وتنجم في الأساس عن صراع الدول حول زيادة قوتها، في حين ترتبط الأخيرة بدول العالم الثالث أو الدول الضعيفة: وتعنى تلك الاستراتيجيات التي تتبناها الدول الضعيفة أو أنظمة الحكم فيها بهدف التأقلم أو التكيف مع الظروف أو الضغوط التي تأيها من البيئة الدولية (Mushtaq,2011,p.335).

2- استراتيجيات الموازنة "Balancing"

يتفق كل من راندل شويلر وجاك ليفي على أن مفهوم الموازنة "Balancing" من المفاهيم الغامضة غير المتفق على تعريفها، على الرغم من ذلك فإن كثير من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم تتفق على أنه يعبر عن سعي الدولة الأضعف إلى موازنة –ولاسيما في النواحي العسكرية – التهديد الكائن والمتمثل في خطر اجتياح أو غزو الأقوى للأضعف (Layne, 1993, p.28) .

تعرف الموازنة بشكل عام على أنها استراتيجية لمواجهة الدولة مصدر التهديد. وتصنف استراتيجيات الموازنة إلى نوعين: وهما التوازن الخارجي "external balancing"، والتوازن الداخلي"internal balancing"، ويعني الأخير بناء وتجنيد موارد الدولة من أجل مواجهة الدول مصدر التهديد، بينما يعرف الأول على أنه التحالف مع الغير لمواجهة الدولة مصدر التهديد (Caglar, 2011,p.141)، وتعني سياسة الموازنة balance – طبقا لشولير – "التحالف مع الدول الأضعف أو مجموعة منهم لمواجهة دولة ثورية أقوى" (Caglar, 2011,p.141).

ويرى والتز أن بنية النسق – في ظل حالة الاعتماد على الذات، حالة الفوضى الدولية، وسعى الدول إلى تعظيم أمنها القومي security–maximizing states – تدفع الدول إلى تبني استراتيجيات الموازنة balancing strategy : حيث تقوم الدول الأضعف بالتحالف مع غيرها من أجل التصدي لهيمنة الأقوى في النسق. و يرى والتز أن هذه الاستراتيجية متكررة الحدوث

"Balances of power recurrently form"، و ظاهرة ترقى إلى مستوى القانون (Paul, 2004, pp.8-17).

ويشترط والتز لتطبيق هذه الاستراتيجية توافر نسق فوضوي، وأن يتألف هذا النسق من وحدات رشيدة تسعى إلى الحفاظ على بقائها. ومن الجدير بالذكر أنه يتفق كل من الواقعيين البنيويين" structural realists" بقيادة والتز مع الواقعيين الكلاسيك "traditional realists" بقيادة مورجانثو على إمكانية استخدام الدول الكبرى سياسات الموازنة لمواجهة القدرات العسكرية للقوى الصاعدة، ولكن يختلف أنصار التيارين بشأن موقف "القوى الدولية من الدرجة الثانية" من القوى البازغة أو الصاعدة، حيث راح البعض (أمثال: والتز، ومورجانثو، وغيرهما) يؤكد على أن سياسة الأولى تجاه الثانية موقفية، في حين راح البعض الآخر يجزم بأن الطبيعة الفوضوية التي تتسم بها البنية الدولية تدفع الدول الأضعف (القوى من الدرجة الثانية) إلى التحالف (مع القوى العظمى) لموازنة تهديدات القوى البازغة (Robert, 2006, p.185).

وثمة استراتيجية وثيقة الصلة باستراتيجية الموازنة تعرف استراتيجية التراجع أو الانزلاق المقيد "leash slippin" ، وهذه الاستراتيجية ليست شكلًا من أشكال الموازنة العسكرية"hard balancing " ، إذ إنها لا تستهدف التصدي للتهديدات العسكرية للقوة المهيمنة الكائنة في النسق، ولكنها محاولة للتصدي لقوة صاعدة متوقع أن تمارس هيمنتها بأسلوبها الخاص في المستقبل، والذي من المتوقع أن يهدد أو يضر بمصالح الدول الأخرى. وفي هذا الصدد يشير روبرت آرت "Robert Art" إلى أن الدول لا تتبنى هذه الاستراتيجية في حال تنامى خوفها من التهديد الذي يخلفه صعود دولة ما لأمنها المادي (أي الأمن بمفهومه العسكري) بقدر ما تتبنى هذه الاستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن صعود المكانة الدولية –ولاسيما المرتكزة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية – لدولة ما . (Layne,1993, p.30)

وعلى الرغم من إيمان الواقعيين بفوضوية البنى الدولية، إلا أن ثمة تيارًا من أنصار نظرية تحول القوة بقيادة أورجانسكي يرفضون الجزم بفوضوية النسق الدولي على طول الخط؛ حيث يؤكد أنصار هذا التيار على أن النسق قد يتسم بالفوضوية في بعض الأحيان، وبالهيراركية في أحيان أخرى، وفي ظل الهيراركية يتم إدارة العلاقات الدولية بطريقة تماثل إدارة الحياة السياسية داخل النظم السياسية المحلية، إذ تتشابه المبادئ الحاكمة في كلتيهما (Kugler, Jacek and Organski, A, 1989, p.30) .

إذن قد تتسم البيئة الدولية بالهيراركية "Hierarchy" أو بالفوضوية، وتعني الهيراركية في مجال العلاقات الدولية حوزة دولة ما السلطة أو القدرة على التأثير أو إخضاع دولة أو مجموعة دول لسطوتها، بحيث تكون للأولى القدرة على أن تملي أوامرها على الثانية، أو إخضاعها كما في حال الكتل الدولية (مثال: الكتلة الغربية، والكتلة الشرقية) إبان حقبة النسق الثنائي، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الإخضاع ليس مطلقًا، ولكنه في بعض الجوانب وليس في كل الأمور .(Lake, 2004, pp.13-15)

وعلى الرغم من افتراض جيلبن "الهيراركية" و"الهيبة" في مجال العلاقات الدولية كما لو أنهما وجهان لعملة واحدة، غير أنه لم ينف الفارق في مدلوليهما، حيث تعني الهيراركية –عنده – مصداقية استخدام القوة بكفاءة، في حين تعني (الهيبة) تجنب أو تجميد استخدام الإكراه على الرغم من امتلاك الدولة القدرات التي تؤهلها إلى استخدامه (Lake, 2004, pp.13-15).

ويرى كلارك "Clark" أن الأنساق الاجتماعية (التي من بينها النسق الدولي) تتسم بالطبقية وتأخذ شكل هرم قوة تقسم فيه الدول –استنادًا إلى قوتها العسكرية/السياسية of politico-military power – إلى ثلاث درجات (كل درجة تتألف من مجموعة من الدول)، وهي: مجموعة القوى الكبرى، مجموعة القوى من الدرجة الثانية، مجموعة القوى الصغرى (Zala, 2013,p.37).

ويعتقد "كار" بأن الطبيعة الهيراركية تمنح الأقطاب صفة التحكم، وكذا القدرة على صياغة التفاعلات الدولية أو ما أطلق عليه كار "ديكتاتورية القوى الكبرى"، بل أنه راح إلى أبعد من ذلك حيث عدّها بمثابة ناموس طبيعي يحكم السياسة الدولية (Zala, 2013,p.37) .

ويمكن القول أن هذا الطرح الذي أشرنا إليه أعلاه (الذي مفاده تمتع البنية الدولية بخاصيتي الهيراركية إلى جانب الفوضوية) يسوقنا إلى تمثل العلاقات بين الدول على صورة الخط المتصل التالي : (Zala, 2013,p.37)

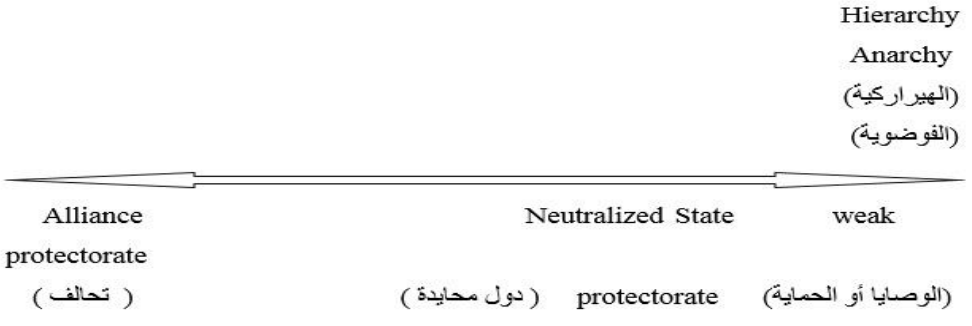

حيث يظهر أقصى اليسار غيبة السلطة وشيوع الفوضى؛ وبالتالي أنسب وسيلة لتحقيق الدولة أمنها وبقائها هو التحالف، في حين يمثل أقصى اليمين الهيراركية وتستخدم الوحدات الدولية الأقوى في هذه الحالة أساليب التحكم حال أسلوب الحماية أو الوصاية الدولية "protectorates" كما كانت تعمل الإمبراطوريات القديمة مع ملوك الدوقيات، والدول الاستعمارية حال انجلترا مع مستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل من أبرز النماذج المعبرة عن الدول التي تقع في منطقة "weak protectorate" ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت هناك تبعية ولكنها ليست مطلقة للسياستين الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة. ولعل من أظهر النماذج المعبرة عن الدول المحايدة لوكسمبرج، بلجيكا، وسويسرا بعد الحرب العالمية الثانية (Zala, 2013,p.37).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المنظرين البنيويين يشكلون قالبًا فكريًا واحدًا ينضوون تحت ظلاله، ويتفقون جميعًا في مدى تأثير البنية الدولية على تشكيل السياسات الخارجية للدول كما أشرنا آنفًا، إلا أنهم ليسوا على قلب رجل واحد، ولم يسلم واحد منهم من سهام النقد، ولاسيما إمامهم والتز، ولعل من أهم الانتقادات التي وجهها البعض لأفكار والتز ما يلي: أنه ارتكز في جُل تحليله على أن الدول تسعى إلى تبني استراتيجية الموازنة ضد التهديدات وليس القوة "states balance against threats، not power" . كما أنه افترض أن الدول تسعى إلى تبني سياسة الموازنة أكثر من تبنيها سياسة المسايرة أو المجاراة "Waltz's assertion that states mainly balance rather than bandwagon" (Zhimin, 2007, p.44)، وهذا تصور خاطئ، حيث يؤكد البعض أمثال شويللر Schweller أنه ليست هناك أفضلية لسياسة على أخرى، حيث أن الدولة قد تحقق مصالحها ليس فقط من خلال الموازنة، ولكن قد تتمكن من تحقيقها من خلال مجاراة الدول الأقوى" (Schweller, 1994, p.74).

ولم يسلم والتز كذلك من العديد من الانتقادات اللاذعة التي وجهها له ميرشايمر ومن سار على دربه، و منها (Mearsheimer,2009 ,pp.242-254):

أ. أن نظريته غير مناسبة لتفسير سلوكيات الدول كافة.

ب. على الرغم من ادعاء نظريته قدرتها على تفسير الظواهر الدولية " international outcomes"، إلا أنها لم تتمكن من تفسير كثير من تصرفات بعض الدول الكبرى حال: الاتحاد السوفيتي، وعجزت على أن تتنبأ بانهياره.

ج. أنه صور في نظريته التنافس بين الدول أكثر مما هو عليه في الواقع.

د. أنه يرى أن الطرح الذي قدمه والتز يقع في إطار التحليل القيمي" normative value"، فهو يصلح لتحليل ما يجب أن تكون عليه آلية العمل في العلاقات الدولية، وليس واقعها أو ما هو كائن بالفعل.

وفي حقيقة الأمر أن تجاهل أقطاب هذا المدخل – وفي صدارتهم والتز– دور الوحدات الدولية وتأثير بيئتها الداخلية على أنماط سلوكها الخارجي (وذلك نظرًا لافتراضهم تفاعل الوحدات الدولية بطريقة تشبه كرات البلياردو) (نقر، 2009،ص ص.25–26)؛ دفع البعض –أمثال هوبسون– إلى محاولة إعادة النظر في فرضيات والتز وسائر البنيويين، وخلص هوبسون إلى نتيجة مفادها أن سلوكيات الوحدات الدولية ليست متشابهة–كما أدعى والتز– ولكنها تختلف نظرًا لاختلاف التأثيرات الاجتماعية داخل كل دولة (نفس المرجع السابق). كما جاء فريق من المنظرين (في مقدمتهم: أورجانسكي وجاك دونللي) لتصحيح نظرة والتز عن البنية الدولية: حيث أكد هذا الفريق على ضرورة تضمين البنية الدولية صفة الهيراركية إلى جانب الفوضوية (Donnelly,2005 ,p.17)، مع الأخذ في الاعتبار الفرق في مضمون الهيراركية في البيئتين الوطنية والدولية، حيث ترتبط الأولى بهيئة الحكم في الدولة "monopoly"، بينما ترتبط الثانية بحكم القلة أو احتكار القلة" oligopoly" (Weber, 2014, p.23).

ثانياً: نموذج التوازن المؤسسي"Institutional Balancing Model" وبنية النسق الدولي

تقوم الليبرالية الجديدة على افتراض قوامه أن زيادة مستويات الاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول في إطار الكيانات الاقتصادية الدولية تقلل من فرص الصراعات الدولية واللجوء إلى الحروب الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن انتشار هذه الكيانات لن يمنع حدوث الحروب الدولية بالكلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان لعجز كل من التيار الواقعي البنيوي والتيار الليبرالي الجديد منفردين عن استيعاب وتحليل كافة الظواهر على الساحة الدولية في حقبة الثمانينيات دور كبير في تبني بعض المنظرين أمثال Helen و Lipson – في بداية التسعينيات اتجاه يجمع بين مزايا التيارين ويصل الحقلة المفقودة بينهما. ويقوم هذا الاتجاه على افتراض قوامه أن كل من الاعتماد المتبادل و القيود التي تفرضها الطبيعة الفوضوية لبنية النسق الدولي يمثل متغيرًا مستقلًا في "معادلة تحليل سلوك الدولة في المجال الدولي" (والتي يتمثل المتغير التابع فيها في السلوك الخارجي للدولة) (He, 2008,

p.494)، بمعنى آخر أن هذا التيار يفترض أن كل من المتغيرات البنيوية والاعتماد المتبادل يؤثر على السلوك الخارجي للدول.

ولعل من أهم الإسهامات التي قدمت في هذا الصدد ما عرف بنموذج "التوازن المؤسسي" Institutional Balancing model للمفكر جوزيف جريكو "Joseph Grieco . ويقوم هذا النموذج على افتراضين: يشير أولهما إلى أن درجات الاعتماد الاقتصادي المرتفعة تتيح للدول–عند مواجهتها الضغوط النسقية – تبني استراتيجيات موازنة جديدة، وليس فقط الاعتماد على آلية التحالفات (العسكرية) التقليدية، بينما يتمثل الافتراض الثاني في أن صورة توزيع القوة في النسق هي من توجه الدول إلى اختيار الأسلوب الأنسب من بين أساليب التوازن المؤسسي سواء كان ذلك بطريقة صريحة أو ضمنية (He, 2008, p.494).

وأسلوب التوازن المؤسسي institutional balancing يختلف عن أسلوب الموازنة المعروف لدى الواقعيين الجدد؛ إذ إنه يميل بصورة أكبر إلى التوازن الناعم أو الرخو، وهذا لا يعني رفضه التحالف أو التعاون العسكري، ولكنه – كما أكد على ذلك جوزيف جريكو Joseph Grieco – يتضمن تحالفات رسمية قصيرة الأجل وتعاون عسكري، ولكنه في أضيق الحدود. وتقوم فكرة التوازن المؤسسي institutional balancing على التعاون والتنسيق بين مجموعة من الدول – سواء كان ذلك على المستويين الإقليمي أو العالمي – وذلك بهدف مواجهة قوة صاعدة أو قوة تمثل مصدرًا للتهديد (Paul,2004, p.3).

ووفقًا لهذا النموذج يمكن الارتكاز إلى صوة توزيع القوة في الأنساق الدولية والاعتماد الاقتصادي المتبادل في توقع الاستراتيجيات التي قد تجتبيها الدولة، على سبيل المثال: في حالة درجات منخفضة من الاعتماد المتبادل، وفي ظل نسق أحادي القطبية يتوقع أن تميل الدول إلى تبني استراتيجية الموازنة العسكرية نظرًا لرغبة القوى الصاعدة في تعديل صورة توزيع القوة؛ وعليه ففي ظل هذه الظروف لا يستبعد حروب هيمنة. أما في حال وجود نسق أحادي، وفي ظل درجات مرتفعة من الاعتماد المتبادل يتوقع أن تتبنى الدول استراتيجية الموازنة الناعمة institutional balancing في مواجهة القوى المهيمنة المهددة لمصالحها. وفي ظل نسق ثنائي القطبية، وفي حالة درجات مرتفعة من الاعتماد المتبادل يتوقع أن يتبنى كل من القطبين استراتيجية الموازنة الناعمة institutional balancing سواء كان ذلك بشكل صريح أو ضمني داخل دول الكتلة الواحدة. أما في حال تسجيل

الاعتماد المتبادل درجات منخفضة في ظل النسق الثنائي يحدث توازن بالمفهوم الواقعي بين الكتلتين؛ وتكون احتمالية الحرب العالمية بين القطبين منخفضة. وفي ظل النسق المتعدد، وثمة مستويات منخفضة من الاعتماد المتبادل يتوقع تبني سياسة الموازنة التقليدية؛ وتبعاً لذلك يتوقع احتمالية نشوب حروب دولية كبرى، في حين في حالة تسجيل الاعتماد المتبادل درجات مرتفعة، فمن المتوقع أن تتبنى الدول استراتيجية الموازنة الناعمة institutional balancing بصورة ضمنية (He, 2008, p.495).

ثالثاً: المدخل النسقي أو النظريات النسقية (Systemic theories) وبنية النسق الدولي

ينظر أنصار هذا المدخل إلى "بنية النسق الدولي" على أنها مجموعة من المبادئ الحاكمة أو المنظمة لعالم الاقتصاد الرأسمالي الذي يعمل بدوره على تشكيل تعاملات الدول (Wendt, 1987, p.335). أو هي عبارة عن "مجموعة المبادئ الأساسية الحاكمة أو المنظمة للتفاعلات داخل الاقتصاد العالمي –في إطار التخصص والتقسيم الدولي للعمل–والتي بإمكانها صياغة أو تشكيل سلوك الدول ووكلائها" (Wendt, 1987, p.335).

وتقوم النظريات النسقية على افتراضين أساسين، هما: أن التفاعلات بين وحدات النسق تتم داخله، وأن سلوك النسق يختلف عن سلوك الوحدات الداخلة في تكوينه (Gaddis, 1986, p.103)، وتتميز هذه النظريات بأنها لا تأخذ في حسبانها أهمية المتغيرات المتعلقة بكل من مستوى البنية "structure–level" والمتغيرات المتعلقة بوحدة التحليل أو الفاعل الدولي "unit level" فحسب، ولكن تأخذ في حسبانها التفاعلات التي تحدث بينهما كذلك. والنظرية النسقية كمدخل لتحليل بنية النسق الدولي أشمل وأعم من النظرية البنيوية، فهي أقرب لنظريات الهيكلة كإحدى نظريات تحليل إشكالية الفاعل / البنية (Shiping, 2014, p.492).

كما أن من أهم ما يميز هذا المدخل أنه يتيح للباحثين معايير للتميز بين صورة توزيع القوة في الأنساق السياسية المستقرة و نظيراتها غير المستقرة (Gaddis, 1986, p.103). كما أنه يوضح كيف أن الوحدات المختلفة تتصرف بطريقة متشابهة (Betts,2017, pp.103–104). ومن الجدير بالذكر أن هذا المدخل قد يكون أداة مناسبة لتفسير بنية النسق الدولي في حال إذ ما كانت التأثيرات البنيوية جلية ومحددة (Onuf, 2011, p.95) .

وعلى الرغم من خلط بعض الواقعيين بين افتراضات النظرية النسقية و افتراضات النظرية البنيوية نظرًا لاختزالهم النسق الدولي في صورة بنيته (Shiping, 2014, p.490)، إلا أن ثمة عددًا من

الواقعيين – حال: جيرفز"Jervis"، سيرتس"Sirtas"، وبوزان"Buzan"– أكدوا على الاختلاف بين افتراضات تينك النظريتين (Shiping, 2014, p.490).

وترجع مواطن الاختلاف بين النظريات النسقية ونظيرتها البنيوية في أن الأولى تصنف على أنها نظرية كلية، في حين تصنف الأخيرة على أنها نظرية اختزالية (Wendt, 1987, pp.336–337): حيث أن النظرية البنيوية تعطي وزنًا نسبيًا أكبر لطرف من طرفي علاقة "الفاعل/البنية " على حساب الآخر، فهي تعطي وزنًا نسبيًا أكبر للبنية على حساب الدولة "الفاعل". كما يفترض أنصار المدخل البنيوي أن البنية الدولية الفوضوية هي التي تشكل سلوك الدول أو الفاعلين الدوليين، في حين يفترض أنصار النظريات النسقية أن مصالح الدول وهوياتها تتأثر بالنظام الرأسمالي العالمي تأثرًا يشبه التأثر الذي يأتي الرأسمالي من بنيته أو أنماط الإنتاج السائدة، أو تأثر العاملون بنمط العلاقة السائدة بين رب العمل بعامليه (Wendt, 1987, p.346).

ويقدم البعض للمدخل النسقي العديد من الانتقادات لعل من أهمها: أنه صب جم تحليله على الأبعاد الاقتصادية؛ مما أوقعه في شرك الانحياز في التفسير لسلوكيات معينة دون أخرى. كما أنه أخفق في تقديم تفسير ناجع للخصائص الأساسية لبنية النسق الدولي، على سبيل المثال: قام بتقسيم النسق الدولي إلى دول تحتل مكانة المركز core ، وثانية تحتل مكانة شبه الأطراف–semi periphery، وثالثة تحتل مكانة دول الأطراف أو الهامش periphery، وفي حقيقة الأمر أن الحدود بين هذه المكانات غير واضحة. فضلًا عن أنه ليس هناك ضمانة لاستمرار البنية بالحالة التي تصورها أنصار هذا المدخل، علاوة على ما سبق أن هذه النظرية تقع في خطأ الحتمية التاريخية historical determinism حالها في ذلك حال النظرية الماركسية التي وقعت في ذات الخطأ من قبل (Wendt, 1987, p.346).

رابعاً: المدخل البنائي "Constructivism" و بنية النسق الدولي

إن التصور البنائي لمفهوم البنية الدولية قائم على انتقاد "تصور النفعيين (neo–neo)" للبنية الدولية، بمعنى أكثر وضوحًا: فإن هذا المدخل قائم على نقد تصور البنيويين لمدى تأثير البنية الدولية على سلوك الدول (Donnelly,2005, p.46)، وتصور الليبراليين الجدد للقيود التي تفرضها المؤسسات والنظم الدولية"institutional constraints" (Barber, 2014, p.36).

ويقر أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم: أونف "Onuf" – على خلاف ما يتصوره الواقعيون والليبراليون على حدٍ سواء – بإمكانية تحقيق التعاون في ظل بيئة دولية تسودها الفوضى anarchy cooperation under (Griffiths,2009, p.154) . ويرى أونف أن الفوضى هي نتاج الخيارات غير المقصودة للفاعلين، وأن الفاعلين يتفاعلون مع بعضهم البعض وفقًا لتلك الخيارات (Onuf, 1998, p.63). كما أنه يؤكد أن التأثيرات الحقيقية"real effects" للقيود البنيوية تكمن –في حقيقتها – في القيود أو التأثيرات المؤسسية "institutional effects" (Onuf, 2011, p.96).

ويرى "Wendt " أحد أقطاب هذا الاتجاه أنه يمكن فهم الفوضى في ظل النسق الدولي من خلال ثلاثة مداخل أو تصورات، وهي: التصور الهوبزي، الكانطي، واللوكي (Hobbesian, Lockean, and Kantian): وهو يرفض المنطق الهوبزي الذي يقوم على القتل أو حرب الكل ضد الكل ''the kill or be killed logic of the Hobbesian state of nature''، ويرتضى تصور لوك الذي يقوم على التنافس أو "البقاء وترك الآخرين أحياء"(live and let Others live) ؛ من ثم يعترف هذا التصور بسيادة الغير وهويته. ويؤكد "Wendt "على أن إيمان الدول بمنطق لوك قد يدفعها إلى تبني أربع سياسات، وهي: الحرب (لكنها المقيدة والمقبولة)، سياسة ميزان القوة، سياسة الحياد، وسياسة عدم الانحياز. كما أنه –أي ويندت– يرتضي ثقافة أو منطق كانط الذي يقوم على الصداقة والتعاون، والذي لمست آثاره أو صداه في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد انتشار فكرة الأمن الجماعي (Zhimin, 2007,p.47) .

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم ويندت" Wendt" للفوضى الدولية يقف على مسافة متساوية أو في منطقة وسط "middle ground" (Zhimin, 2007,p.39) بين المفهوم الواقعي القائل بأن الفوضى تؤدي إلى الصراع والمفهوم الليبرالي القاضي بأن الفوضى عملية تدفع الدول في اتجاه التعاون (Weber,2014,p.72) .

ويختلف التصور البنائي (خاصة المرتبط بويندت) عن نظيره الواقعي (الذي يرتبط بتصور والتز) بشأن البنية الدولية: حيث أنه في الوقت الذى ينظر فيه الأخير للبنية الدولية على أنها صورة توزيع القوة بين الدول، ينظر إليها البنائي ويندت على أنها صورة توزيع هويات الدول على الساحة الدولية (Zhimin, 2007, p.47, see also: Donnelly, 2005, p.47) .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وينت يتفق مع والتز في وجود الفوضى الدولية، وأن السمة الرئيسة للفوضى الدولية تكمن في غيبة السلطة العليا" absence of centralized authority."، ولكنهما يتخلفان في أن الأول يرفض الطرح الذي قدمه والتز بشأن افتراضه القاضي بأن الطبيعة الفوضوية للنسق تدفع الدول إلى الاعتماد على الذات، فالفوضى عند "ويندت" Wendt تعد بمثابة وعاء فارغ بلا معنى، فهي ليست شيئًا بعينه، وفي ذات الوقت اللاشئ لا يعني الفوضى. ويفترض ويندت أن الأفكار تعد بمثابة المكون الأهم من مكونات البنية، إذ إن الأفكار أهم من القوة المادية بل أنها ترتقى–عنده– إلى مرتبة أهم متغير من المتغيرات البنيوية structural factors؛ نظرًا لكون الأفكار هي التي تتحكم في تصور الدول عن القدرات المادية للخصم، وكذا في تصورها لمصلحتها القومية ومصالح الغير (Sen, 2014, pp.13-14).

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مداخل ونماذج دراسة وتحليل بنية النسق الدولي، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وأداة المقارنة، وخلصت إلى العديد من النتائج، لعل من أبرزها ما يلي:

أولًا– إن المدخل البنيوي هو أقدم مداخل تحليل وتفسير بنية النسق الدولي، ويعاب عليه ارتباطه الشديد بالتصور المادي لبنية النسق الدولي، وإهماله الجوانب غير المادية عند دراسة وتحليل طبيعة بنية النسق الدولي.

ثانيًا– حاول أنصار المدخل البنائي في دراستهم وتحليلهم لظاهرة بنية النسق الدولي تلافي الخطأ الجسيم الذي وقع فيه نفر من البنيويين من ثنايا الارتكاز إلى الأبعاد المعنوية إلى جانب الأبعاد المادية، ولكن مع التحيز للأولى على حساب الأخيرة.

ثالثًا– يختلف المدخل البنيوي عن المدخل النسقي: إذ يعد الأخير من المداخل الكلية التي تعطي وزنًا نسبيًا متساويًا لطرفي إشكالية الفاعل (الدولة)/ البنية (بنية النسق الدولي) في مجال العلاقات الدولية، في حين يعد المدخل البنيوي من المداخل الاختزالية التي تعطي وزنًا نسبيًا أكبر للبنية (بنية النسق الدولي) على حساب الفاعل الدولي (الدولة).

رابعًا– يعاب على أنصار المدخل النسقي تقيدهم الشديد بالجوانب الاقتصادية عند تحليلهم ودراستهم بنية النسق الدولي.

خامسًا– حاول أنصار نموذج التوازن المؤسسي تضييق الفجوة بين تصور أنصار المدخلين "البنيوي" و"الليبرالي الجديد" عن بنية النسق الدولي؛ حيث عمدوا إلى الارتكاز إلى صورة توزيع القوة في النسق الدولي والاعتماد المتبادل معًا في آن واحد عند دراستهم وتحليلهم بنية النسق الدولي والظواهر المتمخضة عنها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- خالد حامد وغالب عربيات؛ "التنبؤ في العلاقات الدولية: دراسة في الأدبيات النظرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجامعة الأردنية، المجلد 39، العدد 3، 2012).
- على سيد نقر؛ **السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية

- Barber, Laura; **Chinese Foreign Policy in the 'Going Out' Era: Confronting Challenges and 'Adaptive Learning' in the Case of China- Sudan and South Sudan Relations** (Doctoral dissertation, the Department of International Relations of the London School of Economics, The London School of Economics and Political Science, London, 2014).
- Betts, Richard K.**; Conflict after the Cold War: Argument on causes of war and peace** (Routledge, Abingdon, Fifth Edition, 2017).
- Caglar, Baris; **Changing alliance and cooperation dynamics: Globalization, nation-state and the threat** (Doctoral dissertation, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, 2010).
- Chris Brown; **Understanding International Relations** (Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005).
- Donnelly, Jack; Realism in: Burchill, Scott (ed.); **Theories of International Relations** (Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005).
- .....; **Realism and International Relations** (Cambridge University Press, First Published, 2000).

- Frankel, Joseph; **International Relations in a Changing World** (Oxford University Press, Fourth Edition, 1988).
- Gaddis, John Lewis; " The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System" in : **International Security** (Vol. 10, No. 4. ,Spring, 1986).
- Gourevitch, Peter; "The Second Image: The international Source of domestic politics" in: **International Organization** (Vol.32, No.4, 1978).
- Griffiths, Martin and Others; **Fifty Key Thinkers in International Relations** (Routledge, Abingdon, Second Edition, 2009).
- He, Kai; "Institutional Balancing and International Relations Theory: Economic Interdependence and Balance of Power Strategies in Southeast Asia" in: **European Journal of International Relations** (Vol. 14, No.3, 2008).
- Ikenberry and Others; "Unipolar State Behavior and Systemic Consequences" in: **World Politics** (Vol.61, No.1, Jan. 2009).
- Kugler, Jacek and Organski, **A.**.; **"The Power Transition: A Retrospective and prospective Evaluation" in** : Midlarsky, Manus (Handbook of War Studies,1989).
- Lake, David A.; **Hierarchy in International Relations: Authority, Sovereignty, and the New Structure of World Politics (**paper presented at the annual meetings of the American Political Science Association, Chicago, September 2-5, 2004).
- Layne, Christopher; "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise" in: **International Security** (Vol. 17, No. 4, Spring, 1993).
- Levy, Jack S. and Thompson, William R.; **Causes of War (**Wiley Blackwell, A John Wiley & Sons, Ltd., Publication, First Published, Chi Chester, United Kingdom, 2010).
- Mearsheimer, John J.; "Reckless States and Realism" in: **International Relations** (Vol 23, No.2, Jun, 2009).
- Mushtaq, Sadia; "Analysis and Interpretation of Security Perception: Themes and Models" in: **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)** (Vol. 31, No. 2, December, 2011).
- Onuf, Nicholas; Structure? What structure? In: Booth, Ken (editor); **Realism and word politics** (Routledge, New York, First published, 2011).

- .....; Constructivism: A Users's Manual, in: "Kubalkova, V., and Others, **International Relations in a Constructed World**" (M.E. Sharpe, London, 1998).
- Paul, T. V. ; Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance in; Paul, T. V. and Others; **Balance of power: Theory and Practice in the 21st Century** (Stanford University Press, Stanford, California, 2004).
- Powell, Robert; "Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate" in: **International Organization** (Vol. 48, No. 2, Spring, 1994).
- Robert S. Ross; "Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia" in: **Security Studies** (Vol. 15, No. 3, Fall. 2006).
- Rourke, John T.; **International Politics on the World Stage** (The Dushkin Publishing Group, Third Edition, 1991).
- Schweller, Randall L.; ''Bandwagoning for Profit: Bring the Revisionist State Back" In: **International Security** (Vol. 19, No. 1, Summer 1994).
- Sen, Gautam; **International Relations and International Security in the 21st Century: The World in Transition (**Centre for Land Warfare Studies (CLAWS), New Delhi**,** Manekshaw Paper, No.49, 2014).
- Shiping, Tang; "International System, not International Structure Problematique in IR" in: **The Chinese Journal of International Politics** (Vol.7, No.4, 2014)**.**
- Taliaferro, Jeffrey W. and Others; **Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy** in: Lobell, Steven and Others (Cambridge University Press, 2009).
- Taliaferro, Jeffrey W.; "Neoclassical realism and resource extraction: State building for future war" in: Taliaferro, Jeffrey W and Others; **Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy,** in: Lobell, Steven and Others (Cambridge University Press, 2009).
- Tomja, Alida; "Polarity and International System Consequences" in: **Interdisplinary Journal of Research and Development** (Vol.1, No.1, 2014).
- Waltz, K.; **Theory of International Politics** (McGraw, Hill, New York, 1979).

- Wang, Yuan-Kang; “Offensive Realism and the Rise of China" in: **Issues & Studies** (Vol. 40, No. 1, March 2004).
- Weber, Cynthia; **International Relations Theory: A critical introduction** (Routledge, London and New York, Fourth Edition, 2014).
- Wendt, Alex E.; “The Agent-Structure Problem in International Relations Theory” in: International **Organization** (Vol.41, No.3, Summer1987)**.**
- Wolforth, William C.: “The stability of a unipolar world” In: **International Security** (Vol.24, 1999).
- Zala, Benjamin; **Rethinking Polarity for the Twenty-First Century: Perceptions of Oder in International Society**(Doctoral dissertation, Department of political science and International Studies, the University of Birmingham, January, 2013).
- Zhang, Wanfa; **A Comparative Test of Theories of Polarity and Conflict** (Doctoral dissertation, department of political science, University of Alabama, 2009).
- Zhimin, Chen**; soft balancing and reciprocal engagement: International structures and China’s foreign policy choices**, in: Zweig, David and Zhimin, Chen; China's Reforms and International Political Economy (Routledge, Abingdon, 2007).